الأمـم المتحـدة
S/PV.5551
مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

## الجلسة ٥٥٥١

السبت، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٣/٤٠
نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أوشيما | (اليابان) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد شركين |
| | الأرجنتين | السيد ميورال |
| | بيرو | السيد شافيز |
| | جمهورية تنزانيا المتحدة | السيد منونغي |
| | الدانمرك | السيدة لوي |
| | سلوفاكيا | السيد بريان |
| | الصين | السيد وانغ غوانغيا |
| | غانا | نانا إفاه – أبنتنغ |
| | فرنسا | السيد دلا سابليير |
| | قطر | السيد النصر |
| | الكونغو | السيد غاياما |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير أمير جونز باري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بولتُن |
| | اليونان | السيد فسيلاكيس |

## جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية



06-57211 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

## إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

## عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلَي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في نظر البند بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد شوي يانغ – جن (جمهورية كوريا) والسيد باك غل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) مقعدين على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/805، التي تتضمن نص مشروع قرار أُعِد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/801، التي تتضمن نص رسالة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإلى الوثائق S/2006/814 و S/2006/815 و S/2006/816، المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الموجهة من فرنسا، تحيل بها قوائم البنود والمواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا ذات الصلة ببرامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية النووية برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2006/805) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تترانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد بولتُن** (الولايات المتحدة الأمريكية)(تكلم بالانكليزية): نرحب بالتصويت بالإجماع لصالح القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). إن التجربة النووية المعلنة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل بلا ريب تهديداً للسلام والأمن الدوليين من أخطر التهديدات التي اضطر المجلس لمواجهتها على الإطلاق. واليوم، فإننا نوجه رسالة قوية وواضحة لكوريا الشمالية ولكل من يفكر في الانتشار بأن هناك تبعات خطيرة في متابعة السعي وراء أسلحة الدمار الشامل.

قبل ثلاثة أشهر وجه هذا المجلس رسالة واضحة وقاطعة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: أوقفوا برنامجكم للقذائف التسيارية، كفوا عن شراء المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل وفككوا أسلحتكم النووية وبرامجكم النووية القائمة بشكل يمكن التحقق منه. وقرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) بيّن لكوريا الشمالية أيضاً أن السبيل الأمثل لتحسين ظروف معيشة شعبها وإنهاء عزلتها الدولية هو الكف عن ممارسة المناورات التي تدفع بالأمور إلى حافة الهاوية، والامتثال لمطالب مجلس الأمن، والعودة إلى المحادثات السداسية وتنفيذ البنود المنصوص عليها في البيان المشترك الصادر عن الجولة الأخيرة من تلك المحادثات.

وللأسف، فإن النظام في بيونغيانغ اختار سبيلاً آخر، الأمر الذي يبعث على القلق. فقد رد على مطالب مجلس الأمن بتهديد مباشر آخر للسلام والأمن الدوليين، معلناً للعالم أنه أجرى تجربة ناجحة لسلاح نووي. وبهذه الأفعال، فإن النظام الكوري الشمالي قد نقض كلمته مرة أخرى، وأثار أزمة دولية، وحرم شعبه من فرصة التمتع بحياة أفضل.

وقبل ثلاثة أشهر نصحت الولايات المتحدة أعضاء هذا المجلس أن يكونوا مستعدين لإجراءات أخرى إذا امتنعت كوريا الشمالية عن اتخاذ القرار الاستراتيجي بالتخلي عن سعيها إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل والامتثال للقرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦). ويسعدنا أن مجلس الأمن متحد في إدانة أفعال النظام في بيونغيانغ واتخاذ إجراء واضح وحازم وعقابي باعتماده هذا القرار، ليبرهن لكوريا الشمالية وغيرها على أن مجلس الأمن مستعد لمواجهة التهديدات للأمن الدولي بحزم وسرعة.

القرار يتطلب إجراءات ملموسة. فقد فرض، بموجب الفصل السابع، جزاءات عقابية على نظام كيم جونغ إل. ويتضمن أحكاما واسعة تنص على أن الدول الأعضاء لن تنخرط في أي تجارة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا بالنسبة إلى مواد يمكن أن تفيد في برامجها للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى فحسب، بل أيضا بالنسبة إلى المعدات العسكرية المتطورة. وإن الولايات المتحدة ستعتمد على عدد من قوائم الحظر السارية فعلا كأساس أولي لتنفيذ قرار مجلس الأمن الذي يحظر الاتجار مع كوريا الشمالية بالمواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما فيها القوائم التي أصدرتها مجموعة مورِّدي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومجموعة استراليا. وسعيا إلى بلوغ ذلك الهدف، يمنع هذا القرار أيضا سفر المسؤولين الحكوميين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الضالعين في جهود أسلحة الدمار الشامل.

هذا القرار يستهدف أيضا أنشطة غير قانونية أخرى لنظام بيونغيانغ ويتضمن حظرا على الاتجار بالسلع الكمالية. إنه يستهدف الطريقة التي يمول بها كيم جونغ إل أسلحته للتدمير الشامل، من خلال أنشطة إجرامية مثل تبييض الأموال وتزوير العملات وبيع المخدرات. وهو يفرض شرطا إلزاميا على كل الدول الأعضاء بأن تتخذ الإجراءات اللازمة ضد تلك الأنشطة وأن تجمد أصول كل الكيانات المعنية والأفراد المعنيين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وينص القرار أيضا على نظام للجزاءات لكفالة الامتثال لأحكامه، يبني على العمل المنجز بموجب المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. ويفرض القرار أوامر صارمة أخرى على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويقتضي من بيونغيانغ أن لا تجري أي تجارب نووية أخرى وأن لا تطلق قذائف تسيارية (بالستية). ويأمر بأن تتخلى كوريا الشمالية عن كل برامجها لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها برامج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

والحال، بحسب فهمنا، هي أن الامتثال التام من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لهذا القرار والاستئناف الناجح للمفاوضات السداسية سيحدوان بالمجلس إلى رفع التدابير المفروضة بهذا القرار. وفي الوقت ذاته، يجب أن نكون جاهزين للتصرف إذا ما قررت كوريا الشمالية، مرة أخرى، أن تتجاهل مجلس الأمن وأن تواصل سعيها إلى حيازة أسلحة الدمار الشمال ووسائل إيصالها. ومن المهم لهذا السبب أن تتاح الفرصة للولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى لتشديد التدابير ضد كوريا الشمالية في أي مرحلة وفي أي وقت، والعودة إلى المجلس لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

وإذ نواصل السعي إلى حل دبلوماسي، فإننا نطمئن حلفاءنا في المنطقة أيضا بأن أمريكا ستظل ملتزمة بأمنهم. وردا على استفزازات كوريا الشمالية، سنسعى إلى زيادة تعاوننا الدفاعي مع حلفائنا، بما في ذلك التعاون في ميدان الدفاع ضد القذائف التسيارية، لحمايتهم من عدوان كوريا الشمالية، والتعاون لمنع كوريا الشمالية من استيراد أو تصدير التكنولوجيات النووية أو تكنولوجيات القذائف الأخرى.

هدفنا يظل واضحا: استتباب السلام والأمن في شمال شرقي آسيا وشبه جزيرة كوريا خاليا من الأسلحة النووية. إننا سندعم حلفاءنا في المنطقة، وسنعمل يدا بيد مع مجلس الأمن، وسنكفل، معا، أن كوريا الشمالية ستواجه عواقب وخيمة إذا واصلت الانزلاق في طريقها الحالي.

اسمحوا لي أن أختتم بنقطة أخيرة. هذا القرار ينص على شق طريق لجهود الإغاثة الإنسانية. والسبب في ذلك واضح: إنشغال مجلس الأمن منصب على النظام في بيونغيانغ، وليس شعب كوريا الشمالية الجائع المعذب. ويحدونا الأمل أن تنفذ كوريا الشمالية هذا القرار وأن تتقيد بأحكامه تقيدا تاما، على أمل أن يتمتع شعبها بمستقبل مشرق أفضل.

**السيد دلا سابليير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد قدم مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٧١٨(٢٠٠٦) اليوم، ردا حازما على إعلان يوم الإثنين الماضي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء تجربة نووية. وهذا الرد الحازم يعبر عن الإدانة الكونية لهذا التصرف الخطير للغاية وعن تصميم المجتمع الدولي على مواجهة سلوك بيونغيانغ.

هذا القرار، المتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، ينص على عدد من التدابير القوية فيما يتعلق بالبرامج العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما تلك المتعلقة بالقذائف وأسلحة الدمار الشامل. وكان من الضروري بوجه خاص وضع حد لما تضطلع به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أنشطة استيراد وتصدير للمواد المرتبطة بتلك البرامج. وكان من الضروري أيضا كفالة فعالية تلك التدابير من خلال التعاون بين الدول، التي تضطلع بعملها بما يتمشى والقانون الدولي، في تفتيش الحمولات من وإلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونظرا إلى التحديات التي تفرضها كوريا الشمالية، ونظرا للسياق الذي يجب علينا أن نواجه فيه أزمات الانتشار الأخرى، كان من الضروري للمجتمع الدولي أن يكون متحدا وحازما كل الحزم. فمجلس الأمن، من خلال قراره الإجماعي هذا، بيّن بوضوح أن تصرف كوريا الشمالية لا يمكن تحمله.

وإننا نفهم أن امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكامل لهذا القرار والاستئناف الناجح للمحادثات السداسية سيحدوان بالمجلس إلى التصرف ورفع التدابير المفروضة بهذا القرار.

**السيد وانغ غوانغيا** (الصين) (تكلم بالصينية): لقد اتخذ مجلس الأمن للتو قرارا بشأن التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية بصورة سافرة، متجاهلة المعارضة الجماعية من المجتمع الدولي. وهذا التصرف لا يناسب السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا. ولقد أصدرت وزارة خارجية الصين بيانا في نفس اليوم أعربت فيه عن معارضتها الحازمة لذلك العمل. وانطلاقا من المصالح الإجمالية الكامنة في تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، وفي صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرقي آسيا، تؤيد الصين مجلس الأمن في اتخاذه هذا الرد الحازم الملائم. إننا نؤمن بأن الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن يجب أن يبين، من ناحية، موقفا حازما للمجتمع الدولي، وأن يساعد، من ناحية أخرى، على خلق الظروف الميسرة للتوصل إلى حل سلمي نهائي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طريق الحوار. ولما كان القرار يعبر أساسا عن الروح السالفة الذكر تلك، فإن الوفد الصيني صوت لصالحه.

وتود الصين أن تكرر هنا أن الجزاءات بذاتها ليست الغاية. فالأحكام ذات الصلة من القرار تنص على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا امتثلت للطلبات الواردة في القرار، فإن مجلس الأمن سيعلق أو يرفع الجزاءات عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت ذاته نود أن نبين أن الصين لا توافق على ممارسة تفتيش الحمولات من وإلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لذلك لدينا تحفظات عن الأحكام ذات الصلة من القرار. والصين تحث البلدان المعنية بقوة على الأخذ بنهج حصيف مسؤول في هذا الصدد، وأن تحجم عن اتخاذ أي خطوات استفزازية قد تزيد من حدة التوتر.

الحكومة الصينية كانت دائما ملتزمة بتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وبصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرقي آسيا. ولقد دأبنا على المناداة بالسعي إلى حل سلمي للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل الدبلوماسية. وقد بذلك الصين جهودا جبارة لا تكل لبلوغ تلك الغاية. فقد اتخذت زمام مبادرة المحادثات السداسية ودفعت بالأطراف المعنية إلى التوصل إلى البيان المشترك الصادر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. ورغم أن العواقب السلبية للتجربة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد برزت، فإن سياساتنا الموصوفة أعلاه لم تتغير. فما زلنا نؤمن بأن المحادثات السداسية تمثل الطريقة الواقعية لتناول المسائل ذات الصلة. ونعارض بشدة أيضا استخدام القوة. وقد لاحظت الصين مع الارتياح أن الأطراف المعنية، مع إدانتها التجربة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها جميعا بينت أهمية التمسك بالجهود الدبلوماسية.

الصين تؤمن بأننا، في ظل الظروف الراهنة، ينبغي لنا أن نصر على تحقيق هدفنا بترع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وأن نعارض الانتشار النووي، وأن نتقيد بالتوجه العام لحسم المسألة بالحوار السلمي والمفاوضات، وأن نتجنب أي أعمال قد تسبب تصعيد التوتر وتجعل الحالة تفلت من نطاق السيطرة عليها، وأن نصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة شمال شرقي آسيا. وهذا يصب في المصالح العامة لكل الأطراف المعنية. وينبغي لكل الأطراف أن تبذل جهودا حماسية إيجابية لبلوغ هذه الغاية. والصين لديها الاستعداد والرغبة لمواصلة المشاورات وتعزيز التعاون مع الأطراف المعنية الأخرى ليتسنى لنا أن نرد بطريقة هادئة، وأن ندفع قدما بالعملية

السداسية، وأن نواصل تأدية دور ايجابي لتحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال شرقي آسيا.

**السير إمير جونز باري** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بالإشارة القوية التي يرسلها قرار مجلس الأمن الإجماعي إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد تصرف مجلس الأمن بطريقة حاسمة وسريعة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يوجه أعمال ذلك النظام الاستفزازية المستهترة. وهذا القرار يبرز بقوة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية هذه القضية ويكرر إدانة المجتمع الدولي لإجراءاتها.

متطلبات هذا القرار واضحة. ويقع على عاتق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكل الدول المعنية التزام قانوني بالامتثال لأحكامه.

وأوضحت المملكة المتحدة إدانتها للاختبار النووي الذي أُجري في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وكان ذلك تصرفا مستهترا قامت به حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أثار التوترات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وأجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا الاختبار على الرغم من التحذيرات المتكررة التي أصدرها جيرانها والمجتمع الدولي الأوسع. ويخالف الاختبار التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتجاهل قرارنا نحن، قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦).

وإزاء هذه الخلفية، لا يمكن النظر إلى الاختبار إلا بوصفه استفزازا مباشرا للمجتمع الدولي. وهو تهديد للسلم والأمن الدوليين. ويقع على عاتق المجلس واجب إدانة هذا السلوك. ولذا، كان من المهم أن يرسل المجتمع الدولي رسالة قوية إلى بيونغيانغ. ولقد فعل ذلك بعبارات شديدة اللهجة.

ولكن اسمحوا لي بالتشديد على أن القرار يستهدف وقف برامج أسلحة الدمار الشامل وبرامج القذائف وتغيير سلوك المسؤولين في بيونغيانغ. إنه لا يستهدف سكان كوريا الشمالية الذين يعانون الأمرّين بالفعل.

ونتوقع الآن أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقرار وأن تعود إلى المحادثات السداسية. وإذا فعلت ذلك، وامتثلت امتثالا تاما لأحكامه، وإذا استؤنفت المحادثات بنجاح، فإن المملكة المتحدة تتوقع أن يرفع المجلس التدابير التي فرضها اليوم.

ولكن الخيار يرجع إلى كوريا الشمالية – إما أن تنزل عند رغبة المجتمع الدولي أو أن تستخف بالقانون الدولي وبالواجبات التي نفرضها اليوم.

**السيد شركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حتى قبل أن تصدر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بياناتها معربة عن نيتها في إجراء تجربة إثر اعتراف بيونغيان مباشرة باتخاذها هذه الخطوة المستهترة المزعزعة للاستقرار، شدد الاتحاد الروسي على أن أي تصرفات من هذا القبيل – مهما كانت أسبابها – من شأنها أن تعقد احتمالات التوصل إلى تسوية للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية، التي تنطوي بالفعل على أخطار تهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة ويمكن أن تقوّض نظام عدم الانتشار.

وبناء على هذا الفهم، ما برحنا ندعو مجلس الأمن إلى إصدار رد قوي على هذا التحدي الخطير الموجه للمجتمع الدولي برمته. ويكون في الوقت نفسه، مدروسا بعناية ويستهدف منع تصعيد التوتر. ولا يسعنا إلا إبداء الأسف لأن قيادة كوريا الشمالية تجاهلت التحذيرات الواردة في البيان الرئاسي الرسمي الصادر عن مجلس الأمن

(S/PRST/2006/41) الذي اعتمد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بشأن العواقب الوخيمة التي ستنجم لا محالة عن اختبار نووي، وخاصة تلك التي ستضر بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها.

إننا جميعا نجد أنفسنا في حالة استثنائية، تتطلب منا اعتماد تدابير استثنائية كذلك. وبعد مشاركتنا في تقديم قرار اليوم الإجماعي، الذي أُقر في مفاوضات مكثّفة شارك فيها أعضاء المجلس كافة بروح بنّاءة، نود أن نتقدم بالملاحظات التالية.

يبين القرار الاهتمام بالنتائج الإنسانية لتلك التدابير التقييدية. ومن حيث المبدأ، من الأهمية الفائقة بمكان أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن نزن نحن بعناية نتائج كل حالة على حدة. وبالرد بهذه الطريقة على هذه الحالة الطارئة، نؤكد مجددا موقفنا المبدئي بألا تبقى أي تدابير للجزاءات يتخذها مجلس الأمن سارية إلى ما لا نهاية، وأنها ينبغي رفعها إذا تمت تلبية مطالب المجلس.

ونعتقد بأن من الضروري التشديد على أن المجلس عندما يعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن نُهج مشتركة، تشارك فيها كل الأطراف المهتمة، فإن القرار المتعلق بهذا النوع من المشاكل يجب ألا يشجع بأي حال من الأحوال على اتخاذ تدابير فرض الجزاءات من جانب الحكومات بطريقة انفرادية.

ويحتوي القرار الذي اتخذناه اليوم على مجموعة من التدابير المستهدفة التي تمت دراستها بعناية من أجل التصدي للمشكلة الرئيسية ألا وهي حمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على القيام فورا بتصحيح مسارها الخطير في المجال النووي، والانضمام مجددا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإعلان بدون شروط مسبقة عن استعدادها للمشاركة في المحادثات السداسية. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف، الناجم مباشرة عن القرار، إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

ولا بد من تنفيذ هذه التدابير المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت الرقابة الصارمة والموضوعية لمجلس الأمن ولجنة الجزاءات التي تُنشأ بموجب هذا القرار. ونتيجة للقرار، من المهم أن يؤدي التنفيذ التام من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأحكامه، بما فيها استئناف المحادثات السداسية، إلى قرار من المجلس برفع نظام الجزاءات الذي فرضه.

ويحدونا الأمل أن تتفهم سلطات بيونغيانغ الموقف الجماعي للمجتمع الدولي الذي يبيّنه هذا القرار وأن تتخذ خطوات عملية ترمي إلى إزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية وتوطيد السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا. وستواصل روسيا بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق تلك الأهداف.

**السيد ميورال** (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد أيدت الأرجنتين قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) بإدانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعلانها عن حيازتها لأسلحة نووية، وانسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإطلاقها قذائف تسيارية وإجرائها مؤخرا اختبارا نوويا. فكل تلك الأفعال تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتمثل هذه الرسالة الاجماعية والحازمة والسريعة من مجلس الأمن، تحت رئاسة اليابان، دليلا واضحا على الموقف الذي اعتمده المجتمع الدولي إزاء أعمال حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويأمل بلدي أن تعي السلطات في ذلك البلد هذه الرسالة وأن يعود ذلك البلد إلى المحادثات السداسية كيما يتم التوصل إلى حل مقبول لكل الأطراف المعنية. ونحن على ثقة بإمكانية حدوث ذلك. ففي نهاية

المطاف، لا يؤثر موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ فحسب، بل أيضا على العالم بأسره.

الأرجنتين، وهي عضو في منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية، انضمت إلى تلك الهيئة بهدف صون السلم والأمن في المنطقة.

ختاما، نود أن نُعلن تفسيرنا بأن الوثائق S/2006/814 و S/2006/815 و S/2006/816 لم تعمم إلا لهدف محدد ألا وهو تعريف بالبنود والمواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا المشار إليها في الفقرة ٨ من منطوق هذا القرار الذي اعتمدناه الآن. وبعبارة أخرى، إنها ترتبط بالحالة المحددة قيد النظر ولا تشكل بأي حال محاولة من مجلس الأمن لوضع تشريعات بشأن السيطرة على المواد والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام في المجالات التي تغطيها المعاهدات المحددة.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

ترحب اليابان بالقرار الذي اتخذه مجلس الأمن الآن باعتباره أحد أهم القرارات التي اتخذها المجلس في الآونة الأخيرة بشأن قضية بالغة الأهمية للمجتمع الدولي. وكان من الضروري أن يُعتمد القرار المهم هذا بالإجماع، وهذه نتيجة طيبة. ويدين القرار بشدة العمل المستهتر الذي أقدمت عليه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أعلنت نيتها إجراء تجربة نووية ثم مضت قدما في التنفيذ في تحد كامل لنداءات جيرانها المباشرين جميعا بل والعالم أجمع لها لكي تحجم عن القيام بذلك. لقد كان ذلك سلوكا مرفوضا لا يستحق اللوم الشديد فحسب وإنما أيضا اتخاذ الإجراءات الضرورية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق. وفي هذه الظروف، فقد تصرف مجلس الأمن في إطار اضطلاعه بمسؤولياته بالرد بسرعة واتحاد على هذا الوضع الخطير الذي تسببت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه نتيجة طيبة أيضا.

وأثار الوضع الذي خلقته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية قلقا عميقا وواسع النطاق في شرق آسيا وفي ما وراءها. والخطر الذي يمثله تجاهل بيونغيانغ الكامل لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل واضح وماثل. ففي تموز/يوليه الماضي، عندما أقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إطلاق صواريخ تسيارية (باليستية)، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي أدان فيه ذلك العمل.

وردا على إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تجربة نووية وشيكة، حث المجتمع الدولي هذه الدولة بلهجة لا لبس فيها على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، بما في ذلك إصدار مجلس الأمن لبيان رئاسي قوي (S/PRST/2006/41) ينصح فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بألا تجري التجربة. غير أنه بعد يومين فقط من نداء مجلس الأمن، أعلنت بيونغيانغ أنها أجرت تجربة نووية. إن وجود هذا المزيج من القدرة في ميدان القذائف التسيارية والقدرة النووية المدعى بها حاليا في يد نظام لديه سجل مثبت بالبراهين بأعماله الطائشة المستهترة، بما في ذلك دوره كمصدر للانتشار، إنما يخلق حالة تمثل بالتأكيد تهديدا خطيرا للسلم والأمن.

وإن اليابان تأسف أيضا على أن أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتناقض مع إعلان بيونغيانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والبيان المشترك للمحادثات السداسية، وعدة اتفاقات أخرى التزمت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها.

إن اليابـان، شـأنها شـأن البلـدان المعنيـة الأخـرى في المنطقـة ومـا وراءهـا، تتوقـع مـن جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة أن تتـصرف كعـضو مـسؤول في الأمـم المتحـدة وذلك بتنفيذ هذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) بنية حسنة، وأن تـستجيب بـإخلاص لمشاعر القلـق الـتي أفـصح عنـها المجتمـع الدولي.

وفي الوقـت نفـسه مـن المهـم أن نلاحـظ أن المـسألة الأمنيـة ليـست نقطـة الخـلاف الوحيـدة بـين جمهوريـة كوريـا الشعبية الديمقراطيـة والمجتمـع الـدولي. وهـذا القـرار يـبرز أهميـة اسـتجابة جمهوريــة كوريــا الــشعبية الديمقراطيــة للــشواغل الإنسانية للمجتمع الدولي والتي تتضمن بصورة طبيعية مـسألة الاختطاف. ونطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحل هذه المسألة بأسرع ما يمكن.

وقبـل اتخـاذ هـذا القـرار أعلنـت حكومـة بـلادي، في ١١ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٦، أنها ستتخذ مجموعـة مـن التـدابير الوطنيـة تعـبيرا عـن الاحتجـاج القـوي ضـد التجربـة النووية المعلن عنـها والتسليم بالحاجـة إلى اتخاذ تـدابير حازمـة ردا علـى هـذا العمـل. وهـذه التـدابير تتـضمن حرمـان جميـع الـسفن التابعـة لجمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة مـن الحصول على إذن بدخول الموانئ اليابانية، ومنع استيراد جميع المواد من جمهورية كوريا الـشعبية الديمقراطيـة وحرمـان رعايـا جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة مـن حيـث المبـدأ مـن دخول الأراضي اليابانية.

إن اليابان ستنفذ أيضا بحسن نية التدابير الـتي التزمـت بهـا الـدول الأعضاء بموجـب هـذا القـرار. ونحـث بقيـة الـدول الأعـضاء علـى أن تعمـل بـسرعة علـى تنفيـذ أحكـام القـرار أيضا.

إن هــذا القــرار يتــضمن تــدابير شــديدة، بيــد أن الجـزاءات لم يـتم اللجـوء إليهـا مـن أجـل الجـزاءات نفـسها. هـدف هـذا القـرار يتمثـل في إزالـة التهديـد للـسلم والأمـن الـدوليين بكفالـة وقـف التجـارب النوويـة وإطـلاق القـذائف التـسيارية مـن جانـب جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة وتخليهـا عـن برامجهـا المتعلقـة بالأسـلحة النوويـة والقـذائف. والأمر متروك لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن كانـت تريد اغتنـام هـذه الفرصـة والاستفادة منـها. وتـود اليابـان أن تؤكـد أن امتثـال جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة لهـذا القـرار ومعالجتـها لـشواغل المجتمـع الـدولي سيمهدان الطريـق أمام مجلس الأمن للنظر في إجراءات من شأنها منفعة جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة، كمـا تم توضـيحه في الفقـرة ١٥ من القرار. فاليابان لم تغلق بـاب الحـوار وهـي تحـث جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة علـى الاسـتجابة بـإخلاص للحـل الدبلوماسي للمسائل العالقة بين البلدين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أُعطــي الكلمــة لممثــل جمهوريــة كوريــا الــشعبية الديمقراطية.

**الـسيد بـاك** غِـلْ يـون (جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة) (تكلـم بالانكليزيـة): إن وفـد جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة يـرفض تمامـا القـرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) الذي لا مبرر له، الذي اعتمده مجلس الأمن من فـوره. فقـد تصرف مجلس الأمن مثل قطاع الطرق باعتماده اليوم قـرارا قسريا في حين يتجاهل التهديد النـووي وتحركـات الولايـات المتحـدة لفـرض الجـزاءات والـضغوط علـى جمهوريـة كوريـا الـشعبية الديمقراطيـة. وهـذا يـشهد بوضـوح علـى أن مجلـس الأمن فقد حياده بالكامل وأنه ماض في تطبيق الكيل بمكيالين في عمله.

ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعرب عن خيبة أمله إزاء حقيقة أن مجلس الأمن يجد نفسه عاجزا عن توجيه ولو كلمة قلق واحدة إلى الولايات المتحدة، التي تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشن هجوم نووي استباقي، وتسبب تفاقم التوتر بتعزيز قواتها المسلحة وإجراء مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق بالقرب من شبه الجزيرة الكورية.

ووفقا لما أعلناه، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت بنجاح تجربة نووية تحت الأرض في ظروف آمنة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر كتدبير جديد لتعزيز رادعها الحربي دفاعا عن النفس. وتعزى التجربة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كلية إلى التهديد النووي والجزاءات والضغط من جانب الولايات المتحدة.

وتبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كل جهد ممكن لتسوية المسألة النووية عبر الحوار والمفاوضات، مدفوعة في ذلك برغبتها المخلصة في تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. غير أن إدارة بوش ردت على جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصبورة والمخلصة وشهامتها بسياسة الجزاءات والحصار. وهكذا اضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأن تثبت فعليا امتلاكها لأسلحة نووية لحماية سيادتها وحقها في الوجود من الخطر المتزايد يوميا لقيام الولايات المتحدة بشن حرب عليها.

وعلى الرغم من أن السبب في إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربة نووية هو الولايات المتحدة، فإنها لا تزال ثابتة في موقفها بنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة عن طريق الحوار والمفاوضات. إن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة برمتها كان آخر التعليمات التي أصدرها كيم إل صونغ ويبقى الهدف النهائي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإن التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتناقض مع البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر والذي بموجبه ألزمت نفسها بتفكيك أسلحتها النووية والتخلي عن برنامجها النووي الراهن. وعلى النقيض من ذلك، تمثل التجربة تدبيرا إيجابيا يساعد على تنفيذ البيان. وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أكثر من مرة بأنها لن تشعر بالحاجة إلى امتلاك حتى سلاح نووي واحد عندما لا تكون عرضة لتهديد الولايات المتحدة، وبعد أن يتخلى ذلك البلد عن سياسته العدائية نحو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبعد أن يتم بناء الثقة بين البلدين.

وقد سعت الولايات المتحدة إلى فرض جزاءات جماعية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتلاعبها بمجلس الأمن ودفعه إلى اعتماد قرار يضع ضغوطا على بيونغيانغ. وإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة للحوار ومستعدة للمواجهة. فإذا ما زادت الولايات المتحدة من ضغطها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن بلدي سيواصل اتخاذ تدابير فعلية مضادة، معتبرا ذلك الضغط إعلان حرب.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد شوي** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يوم الاثنين الماضي، الموافق ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء تجربة نووية. وقد فعلت بيونغيانغ ذلك متجاهلة كل التحذيرات المتكررة من حكومتي ومن المجتمع الدولي. إن ما قامت به كوريا الشمالية من عمل يشكل تهديدا جسيما ويقوض السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفيما وراءها.

كذلك خيبت كوريا الشمالية أمل المجتمع الدولي في حل مسألة كوريا الشمالية النووية بطريقة سلمية عبر الحوار. وسلوك كوريا الشمالية يعتبر نكثا بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٥، الذي اتفقت جميع الأطراف في المحادثات السداسية على بنوده. ويمثل سلوك كوريا الشمالية تحديا صارخا لقرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) المتخذ في ١٥ تموز/يوليه.

وعلاوة على ذلك، يشكل الإجراء الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا مرفوضا للإعلان المشترك بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، الذي جرى التوقيع عليه مع بلادي في عام ١٩٩١. وفي ذلك السياق، أوضحنا أن أعمال كوريا الشمالية لا يمكن السكوت عنها إطلاقا وأن وطأتها على العلاقات بين الكوريتين لن تكون إلا سلبية.

وتقدر حكومة بلادي جهود أعضاء مجلس الأمن للتصدي لهذا التحدي الخطير. وتؤيد حكومة بلادي تأييدا تاما القرار الذي اتخذه مجلس الأمن من فوره بالإجماع. ونحث كوريا الشمالية على أن تصغي باهتمام إلى صوت المجتمع الدولي الموحد، وأن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وينبغي لكوريا الشمالية أن تعود فورا إلى المحادثات السداسية دون أي شروط مسبقة. وينبغي لكوريا الشمالية أن تتخلى عن برامجها بشأن الأسلحة النووية والقذائف مرة وإلى الأبد.

إن حكومة بلادي إذ تعمل بتعاون وثيق مع المجتمع الدولي سوف تواصل مساعيها لتحقيق تلك الأهداف.

**السيد بولتُن** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لن أضيع أي قدر من وقت الأعضاء بالرد على ما قاله ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غير أنني أريد أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى ذلك المقعد الخالي. هذه هي المرة الثانية في غضون ثلاثة أشهر التي يطلب فيها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاشتراك في اجتماعاتنا ثم يرفض قرارا إجماعيا لمجلس الأمن وينسحب من هذه القاعة. إن هذا يساوي ما قام به نيكيتا خروشوف عندما ضرب بحذائه على منصة الجمعية العامة.

إن هذا الكرسي الخالي يثير تساؤلات عما إذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتقيد بالفصل الثاني من ميثاق الأمم المتحدة، الذي أعتقد أننا يتعين علينا أن ننظر في الوقت المناسب فيه.

**السيد شوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أطلب منكم، سيدي الرئيس، استخدام نفوذكم بالطلب إلى الأعضاء بالامتناع عن استخدام مقارنات تاريخية غير لائقة حتى وقت اضطرام العواطف.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠.